آراء

# عندما يتعالم عليك فيلمٌ فلسطيني

**معن البياري**

أخبرنا المخرج الفلسطيني، كمال الجعفري (1972)، نحن الذين شاهدنا في ركن العرض السينمائي في متحف الفن الإسلامي في الدوحة، فيلمه «الفيلم عمل فدائي»، ضمن عروض «قمرة» الأسبوع الماضي، بأنه صنَع فيلمه، الوثائقي التوثيقي، هذا، في أثناء العزل المنزلي إبّان جائحة كورونا، وبعد أن قرأ مقالة في «النيويورك تايمز» عن الأرشيف الفلسطيني. ولمّا كان الفيلم يجمع صوراً ولقطاتٍ من أراشيف إسرائيلية وفلسطينية، فإن هذا القول قد يأخُذ سامعَه إلى أن المخرج المجتهد أنفق وقت حبسه الاضطراري بسبب الفيروس في جمع هذه الصور واللقطات، وتواصل مع غير جهة من أجل هذا، وأن ذلك المقال (ماذا فيه بالضبط، وفي الصحافات العربية كثيرٌ مفيد عن الأرشيف الفلسطيني؟) حثّه على إنجاز هذه الفكرة. وقد بدا أن الرجل نجح في الذي أراده، سيّما أن أزمنة هذه المواد المصوّرة والفيلمية العتيقة منذ ما قبل النكبة في 1948 إلى ما بعد اجتياح بيروت في 1982 قد امتدّت. تعمّد المخرج المقيم في ألمانيا أن تغيب عن الصورة قدّامنا أي إشارة إلى أمكنتها وأزمنتها. يكفي أن تشاهد صورةً من مدينةٍ ساحليةٍ، فلسطينيةٍ على ما عليك أن تؤكّد لنفسك، ثم لك أن تخمن إن كانت حيفا أو عكا أو يافا. يكفي أن تشاهد سيّدة تتحدّث عن زوجها الذي اغتيل بفعلة إسرائيلية إلى صديقٍ لهما، من دون أن تعرف من هو ومن هي ومن تُحاور وأين ومتى. وباستثناءٍ صور معدودة، تُفصح عن نفسها، أو يعرّفك المتحدثون فيها عمّ يتكلمون، لا يُسعفك شيءٌ في أن تتعرّف بالضبط على ما هو قدّامك من صور. ويحدُث أن تكون في غير حاجةٍ إلى هذا، فالقدس العتيقة مشهورة، والناس الذين تشاهدهم يتحرّكون في شوارع وأزقة فلسطينيون لا شكّ، من لباسهم وتفاصيل ظاهرة تتعلّق بهم. غير أن كمال الجعفري تعمّد تظهير الشطب الذي أجراه لزمن الصورة الفيلمية المستلّة من أرشيفٍ ما ومكانها، فضلاً عن أنه ضنّ على مشاهدي ما جمع من لقطات وصور (بعضُها مشهورٌ وميسورٌ وبعضٌ نادرٌ جدّاً) التأشير إلى مصادر هذه المواد، من أين حازها أو توفّر عليها.

لماذا فعل كمال الجعفري هذا؟ ما مقصده؟ ما الذي أراد أن يوصله إلى من يشاهد فيلمه الذي أعطاه اسماً مصطنعا؟ أيُّ جهد فدائي في هذا الفيلم بالضبط، مع كل الاستسهال البادي فيه، وإنْ ثمّة اجتهادٌ حسن في توظيفات موسيقياتٍ وأغنياتٍ سيّما عند تقابلات بين مشهدياتٍ فلسطينيةٍ وأخرى إسرائيلية؟ ما الذي كان سيخرَب في الدنيا لو عرّفنا المخرج بأن زوج السيدة التي كانت تتحدّث في بيروت عنه هو السينمائي الشهيد هاني جوهرية، وإنها كانت تتحدّث إلى المخرج الراحل مصطفى أبو علي؟ هل يعتقد أنه فعل تجديداً لم يصنَع مثله أحدٌ قبله، عندما «قصد» تجهيل موادّه الفيلمية التي «تعمّد» أن تتابع قدامنا، نحن مشاهدي الفيلم، من دون اتّساق زمنيٍّ خطّي، فقد ترى مشهداً في القدس من الثلاثينيات ثم يليه آخر من بيروت 1982 ثم مشهد من أجواء النكبة في نهاية الأربعينيات، ثم ...؟

مرجّحٌ أن لدى كمال الجعفري إجاباتِه عن هذه الأسئلة (وغيرها) أو عن بعضها، غير أننا لم نعرفها بعد، ونظنّه قادراً، كما أغلب المثقّفين، على تسويغ خياراتِه بمقولاتٍ عن التلقّي والرؤية وبلاغة المونتاج وغير ذلك مما قد يُتقِن أهل الفن قوله أو الكلام فيه، سيّما من ذوي الاطّلاع والثقافة الخاصّة في النقد الفني. ولكن، لم لا نبقّ البحصة، ونقولها بغير المشفّر، إنه التعالُم الذي يمارسه فنانون وأدباء بشيء من فوقية مرفوضة، ولدى بعضهم، للحق، جدارة إبداعية ظاهرة، على الناس. التعالُم الذي يجعل مخرج فيلمٍ عن فلسطين يُتعِب مشاهديه، فيما له (المخرج) هذا إذا سوّغته اعتباراتٌ جماليّة أو اقتضاه إيحاءٌ وتكثيفٌ ورهافة في التناول والمقاربة. ويعلم صاحبُ هذه السطور أن للمبدع مساحاتِه الخاصة في التخييل وفي الخيارات الفنية وفي مفرداته التعبيرية، غير أن هذا لا يعني أبداً التشاطر الذي يقدّم لك صوراً متتالية في فيلم وثائقي لا يُراد لك أن تعرف فيه ما الذي تراه. كان في وُسع كمال الجعفري أن يصنع فيلماً أوقَع، وأكثر إقناعاً في مُرسلته، وأكثر توفيقاً في اسمه أيضاً.

# صورة صدّام

**أحمد سعداوي**

قبل أن أشرع في كتابة هذا المقال، ظهر أمامي، في «ستوريات» فيسبوك، مقطع من نصف دقيقة لأحد اجتماعات صدّام حسين مع أعضاء قيادته السياسية، وهو يتحدّث بنبرة تحدٍّ قويّة معتادة، مع خلفية موسيقية درامية. حصد المقطع آلاف الإعجابات ومئات التعليقات، وهو رصيد يحسُد صدّام عليه أي صانع محتوى اليوم... ويبدو أن من يصنع هذه المقاطع يهدف، ولا ريب، إلى هذه الإعجابات، ولكنه أيضاً يعبّر، من خلالها، عن قناعاته السياسية وتأييده، حدّ التبجيل والتقديس، الرئيس العراقي الراحل. في هذه المقاطع، التي يقف خلفها ربما مجرّد أشخاص محبّين ومؤيدين لصدّام، أو جهات أكبر وأكثر تنظيماً وتمويلاً، يجري تقديم صورة لصدّام مناقضة لصورة السياسي العراقي الحالي. أكثر شموخاً ورفعة واستقلالية وجسارة (وربما أكثر شعبوية) مقارنة بمن هم في سدّة الحكم في العراق اليوم. شبابٌ كثيرون كبروا في العهد الجديد أو ولدوا بعد العام 2003 لا يعرفون من صدّام سوى هذه المقاطع السريعة التي تتماشى مع روح العصر ومزاج مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية بين قطاعات الشباب، كما هو تيك توك وسناب شات. وهم لا يشعرون بالفضول للاستماع إلى صراخ الأحزاب الحاكمة الحالية، التي كانت معارضة صدّام، بأن الأخير كان أكثر إجراماً وبشاعة من هذه الصور المفلترة والملطّفة والمنتقاة بعناية.

بالنسبة لي، هي مقاطع تمارس، من دون شكّ، نوعاً من تزييف الحقائق واقتطاع الجزء الأكبر من صورة صدّام ورميها في العتمة. ولكن موقفي هذا لن يجعلني أتطابق مع موقف الأحزاب الحاكمة في العراق، لأن زاوية النظر مختلفة.

تعاني السلطة الحالية في العراق أزمة عميقة من شقّين؛ الأول يتعلّق بصعوبة ترويج نفسها في عالم مفتوح معلوماتياً، وغير مركزي في البثّ، حيث يتمكّن أي شخصٍ من صناعة منصّة لبثّ خطابه وتصوراته من دون الحاجة إلى مؤسّساتٍ الدولة. وفي هذا العالم المفتوح، لن يستطيع أحد فرض رأيه على أحد، لأن شاشة التلقي هي شاشة الهاتف المحمول الشخصي. وتحتاج السلطة العراقية إلى تحديث وسائلها الإعلامية، والى صناعة محتوىً ينافس في جذب انتباه الشباب، مكافئ، في قوته، المقاطع الترويجية لصدّام حسين.

الشقّ الثاني فقدان المصداقية، فالأحزاب والحكومات من 2003 لم تترك شيئاً «صدّامياً» لم ترتكبه، وصار لديها سجلٌ يشابه، وربما ينافس، في بعض المواضع، سجلّ صدام الإجرامي. فكيف أتقبل أن تطرح هذه الأحزاب نفسها نقيضاً لصدّام.

نحن «المخضرمين» الذين عشنا شطراً من حياتنا تحت ظلّ صدام، والشطر الآخر تحت ظل النظام السياسي الحالي، نعرف جيداً لسعات السلطة الاستبدادية على جلودنا. ولا تنطلي علينا المؤثرات الموسيقية الدرامية المصاحبة لمقاطع صدّام الترويجية. لكن النظام السياسي العراقي الحالي يرتبك، ولا يعرف ماذا يفعل أمام هذا المد الترويجي لصدّام، والذي من آثاره أن تضع فتاة جامعية في يوم تخرّجها صورة صدّام على قبّعة التخرّجِ، فتلجأ السلطة إلى إجراء منفعل يقضي بفصل الطالبة من الجامعة، متجاهلةً أن هذه الإجراءات العقابية لن تنزع الموقف الذي في رأس الطالبة، بل ربما تعزّزه وترسّخه أكثر.

يحتاج الوقوف بوجه هذه الثقافة التي تركب على أمواج مواقع التواصل الاجتماعي، أولاً، إلى أن يثق المواطن بالنظام السياسي، وأن يصدّق أنه فعلاً نظام نقيض لنظام صدّام وأفضل منه. وأن يتجاوب (هذا النظام) مع روح العصر، فإجراءات صدّام العقابية ضد المخالفين لا ينفع أن نعيد تطبيقها اليوم.

# الصين وطوفان الأقصى: لو كان مجلس الأمن رجلاً لقتلته!

**رزان شوامرة**

حمّل الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في لقاء مرئي معه في 18 مارس/ آذار 2022، مسؤولية اندلاع الحرب في أوكرانيا على الولايات المتحدة، مستشهداً بمثل صيني: «دع من ربط الجرس في رقبة النمر يخلعه»، أي أن سياسة واشنطن وتوسّع حلف الناتو هما السبب وبالتالي، على بايدن حلّ الأزمة. وبذلك تماهى الموقف الصيني كليّاً مع الأسباب الروسية والتي أطلقت عليها سياسة «التمسّك بعقلية الحرب الباردة»، وعدم تفهّم مشروعية المخاوف الأمنية الروسية عبر توسّع «الناتو». حيث انتقدت المتحدّثة باسم وزارة الخارجية الصينية، هوا تشونينغ، العقوبات الأميركية على روسيا، وإرسالها أسلحة إلى أوكرانيا، الأمر الذي أدّى إلى «صبّ الزيت على النار» بحسب تعبيرها. وقال وزير الخارجية، وانغ يي، في محادثة هاتفية مع نظيره الروسي، سيرغي لافروف، «تتفهم الصين مخاوف روسيا الأمنية، وينبغي التخلّي عن عقلية الحرب الباردة وإنشاء آلية أمنية وأوروبية متوازنة وفعّالة من خلال الحوار والمفاوضات».

أما بشأن الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزّة، فإنّ المسؤول عن اندلاع الحرب، بالنسبة للصين، ليس استمرار الاحتلال الإسرائيلي، ولا عقلية الحرب الباردة، ولا عدم احترام المخاوف الأمنية للفلسطينيين، ولا حتى الاستيطان، بل مجلس الأمن. منذ بدء العدوان، ادّعت الصين أن مسؤولية حل الصراع تقع، بشكل رئيسي، على عاتق مجلس الأمن. تؤكّد ذلك التصريحات الصينية في مناسبات عدة خلال شهور طوفان الأقصى، ومنها: «على مجلس الأمن إظهار التزاماته من خلال التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء، وإرسال الرسالة بصوت عال وواضح، واتخاذ تدابير عملية لتعزيز وقف إطلاق النار ومنع الكوارث الإنسانية». و«ينبغي للمجلس ألا يتخلّى عن جهوده في حماية المدنيين»، و«في التحليل النهائي، لا يمكن للمجلس أن يظل ساكنا، الوضع الحالي في غزة يتصاعد»، و«ينبغي للمجلس أن يستجيب للنداء العادل للدول العربية والشعب الفلسطيني»، و«ليس لدى مجلس الأمن أي سبب للبقاء صامتا وليس لديه أي عذر لمزيد من التأخير»، و«إن عيون العالم أجمع تتجه نحو هذه القاعة. ونحن ندعو المجلس إلى اتخاذ إجراءات جماعية مسؤولة وذات مغزى من دون تأخير وإرسال رسالة واضحة وقوية وموحدة»، و«على المجلس أن يدافع بحزم عن سيادة القانون الدولي، وأن يدين بشكلٍ لا لبس فيه جميع أعمال العنف والهجمات ضد المدنيين، وأن يعارض بشكلٍ لا لبس فيه أي انتهاك للقانون الدولي»، و«ليس أمام مجلس الأمن بديل سوى اتّخاذ المزيد من الإجراءات على الفور، بأكبر قدر من الشعور بالمسؤولية وأقوى التصميم، لحماية العدالة وإنقاذ الأرواح وتحقيق السلام»، و«على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات للضغط من أجل وقف إطلاق النار، ولا ينبغي أن يكون هذا موضوعا للنقاش، بل هو التزام أخلاقي لا يمكن للمجلس أن يتهرّب منه، وهي مسؤولية قانونية يجب أن يتحمّلها المجلس. أكثر من ذلك، هذا مطلب سياسي على المجلس الوفاء به وفقا للميثاق».

هل امتلك مجلس الأمن القدرة على تطبيق القرارات السابقة التي حصلت على إجماع الأعضاء فيما يتعلق بفلسطين؟ الجواب بوضوح: كلا جلية. هل التزمت الصين نفسها في قرارات مجلس الأمن في ما يتعلق بالاستيطان وعدم مشروعيته؟ الجواب: لا أيضاً، فالصين ذاتها تستثمر في المستوطنات وتستحوذ على شركات استيطانية، وتساهم في البنية التحتية للمستوطنات، وخصوصاً في مجال تعبيد الطرق وتسهل انتقال المستوطنين من الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى المدن الفلسطينية في الداخل المحتل. وتقف هذه النقطة، على وجه الخصوص، عائقاً كبيراً أمام تبنّي الصين حلّ الدولتين، وتدحض دعواتها إلى السير باتجاه التسوية السلمية ودعم الفلسطينيين. كيف تدعم إقامة دولة فلسطينية، وفي الوقت نفسه، تعطي شرعية للوجود الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية؟

إذا كانت قرارات مجلس الأمن لا تطبّق في الحالة الفلسطينية من جهة، ولا تلتزم بها الصين من جهة أخرى، يكون السؤال: لماذا تستمرّ الأخيرة في التأكيد على ضرورة ممارسة المجلس أدواراً أكبر وتحميله مسؤولية وقف الحرب وحلّ الصراع؟ لأن دبلوماسية الصين تجاه الأزمات الدولية تقوم بشكل كبير على استراتيجية «تحويل المسؤولية»، فغالبا ما تجد كيانا لتضع عليه عبء حلّ الصراع وإنهائه.

> حوّلت الصين العبء إلى مجلس الأمن مسؤولاً رئيسياً لردع إسرائيل، ونأت بنفسها عن اتّخاذ أي إجراء أحادي للضغط عليها

في سياق «طوفان الأقصى»، حوّلت الصين العبء إلى مجلس الأمن مسؤولاً رئيسياً لردع إسرائيل، ونأت بنفسها عن اتّخاذ أي إجراء أحادي للضغط عليها. وفي الوقت نفسه، أبقت الباب مفتوحًا أمام فلسطين لتجنب الانزلاق في الصراع. تحويل المسؤولية لا يعني ابتعاد الصين الكلي عن الصراع، بل الوجود فيه صوتيّاً لإظهار حيادها وطرح رغبتها في أداء دور في إطار مجهود دولي وليست منفردة.

تاريخيّاً، بالنسبة للصينيين، كان هناك شعبان، شعب إلهان، وكل من عداهم هم همجيون، أي بقية الشعوب الأخرى. أوضح غراهام أليسون في كتابه «حتمية الحرب» الاستثنائية الصينية، في سياق نظرتهم إلى أنفسهم والآخر، حيث قال «يؤمن الصينيون بأن الشعوب المجاورة، باعترافها بسيادة سلطان الحكومة الصينية، قد استفادت من التواصل مع الصين وحضارتها، وأن أولئك الذين لم يفعلوا ذلك بقوا على حالهم همجاً». إذاً، من ليس صينيا، فهو همجي. أثرت هذه النظرة إلى الآخر همجياً في طبيعة تفاعل الصين مع الصراعات الدولية. وأضاف أليسون، «تلجأ الصين إلى وضع أولئك الهمج الذين يعيشون خارج حدود الصين في مواجهة بعضهم بعضاً، ليتورّطوا في سباق يخسر فيه الجميع باستثناء الصين». وبالتالي، يصبح الخصم ضعيفاً بطريقة أكثر فعالية من حرب عسكرية. طبعاً، لم تضع الصين فلسطين وإسرائيل في موقف المواجهة، ولكنها تستفيد من الاستنزاف الغربي الحاصل جرّاء هذه المواجهة، فالحروب التي تنشغل بها واشنطن وحلفاؤها حالة مفضّلة لدى للصين، فهي تعطيها مساحة وفرصة للاستمرار في صعودها ومراكمة قوتها بأريحيةٍ مقارنةً بحالة الاستقرار الغربي.

نشر الاعلام الصيني، وخصوصاً وكالة شينخوا والمركز الإعلامي الحكومي للجمهورية الصينية، مرّات عدة تقارير تشير إلى دور الصين في الصراع بوصفها قوة عظمى، جاء أحدها بعنوان «مقترح النقاط الأربع الصيني بشأن القضية الفلسطينية تجسيداً لمسؤولية القوى الكبرى». وبعد أكثر من خمسة شهور على الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزّة، لم توجه «القوة العظمى»، الصين، أي طلب مباشر إلى إسرائيل أو مارست أي ضغطٍ عليها لوقف الحرب، بل كانت مجمل مطالبتها ودعواتها إلى إسرائيل في الأمم المتحدة. وتثبت الحرب الحالية أن الصين ما زالت بعيدة عن ممارسة فعل «القوى العظمى» القادرة على إحداث فرق في الشرق الأوسط، فالقوى العظمى كانت واشنطن في دعمها السياسي والمادي والعسكري لإسرائيل، بالإضافة الى ألمانيا وفرنسا وغيرهما. وأثبتت الحرب أيضاً هشاشة الافتراض القائل إن هناك تراجعاً للوجود الأميركي في الإقليم. ما حدث فعلاً أن الهيمنة الأميركية هي المحرّك الفعلي للتفاعلات الإقليمية.

تحويل المسؤولية على مجلس الأمن يخدم الصين في سياق صورتها في حال فشل المفاوضات ووقف العدوان، فمنذ بدء الحرب، حاولت الصين تعزيز فكرة أن عجز مجلس الأمن هو السبب في عدم حلّ الصراع. بالتالي، لا تتحمّل هي مسؤولية الفشل في وقف إطلاق النار «كقوة عظمى»، بل مجلس الأمن، الذي وضع الجرس في رقبة إسرائيل! والذي لو كان رجلًا لقتلته.

(باحثة فلسطينية في قبرص)

كاريكاتير **عماد حجاج**

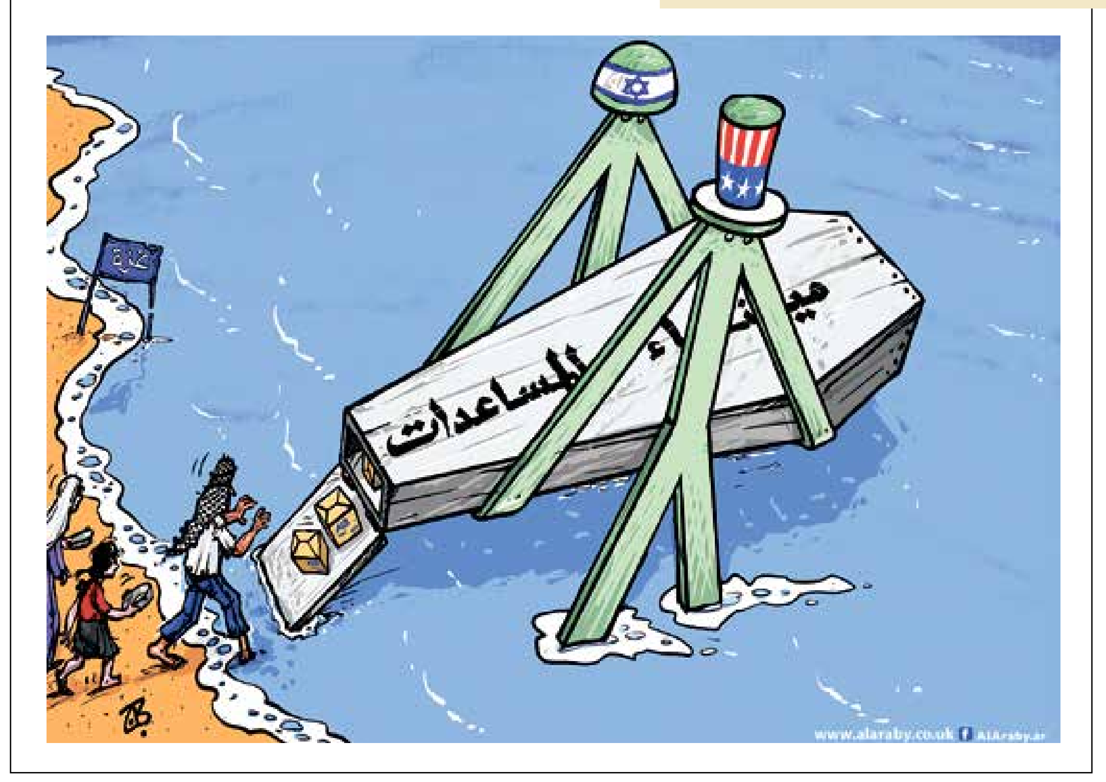


# العراق... تشظّي الهوية

**إياد الدليمي**

شكّلت السرديات المشتركة في حدّها الأدنى أحد أهم ملامح تشكّل الهويات الوطنية التي انبثقت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتشكل الدولة الوطنية بمفهومها الموجود حاليا، لأنها ببساطة تمثل عامل قوّة لطبيعة الانتماء ونوع الهوية. ولا يخفى على أحد أن غالبية المكوّنات الوطنية التي تشكلت في العالم العربي عقب الحرب العالمية الأولى قامت على فكرة التفاهم على سردية واحدة لقراءة مضامين ما مضى من تاريخ، وأيضا وضع أهداف ما يمكن أن يأتي، ناهيك عن الثقافة والتراث والمشتركات اللغوية والدينية الأخرى. في العراق اليوم، لا يمكن لك أن تجمَع عراقيين على سردية واحدة لقراءة الأحداث الماضية، لأسباب عدّة، الأمر الذي أثّر، بشكل كبير، على الهوية الوطنية، وهو شرخٌ كبيرٌ جدا أحدثه الغزو الأميركي للعراق عام 2003.

شعر العراقيون بوطأة غياب الهوية، فعلى الرغم من أن الهويات القومية والطائفية لم تكن غائبة قبل 2003، إلا أنها كانت محكومة بقوة الدولة وقوانينها الصارمة التي تمنع أن تطغى هوية عرقية أو طائفية أو دينية على الهوية الوطنية، بمعنى كانت الدولة ترسّخ الهوية الوطنية بالقوة إن لزم الأمر، فما إن جاء الاحتلال الأميركي حتى انفجرت الهويات الفرعية في العراق بطريقةٍ لم يسبق لها مثيل، انفجار دفع ثمنه العراقيون قبل العراق، الدولة.

نجحت الهويات الفرعية في عراق ما بعد 2003 في ترسيخ نفسها، لم يعد الانتماء إلى الوطن قابلا للحياة في ظل سطوة العصابات والمليشيات والقتل وغياب الدولة وقوانينها، تحوّل الوطن فجأة إلى غابة، لم يكن هناك من خيار سوى الاحتماء بالطائفة أو العشيرة أو القومية أو حتى الدين، خصوصاً أن الخطاب الذي كان ينزل من قمة الهرم إلى أسفله، وأقصد خطاب الدولة، كان يعزّز ذلك، فمجلس للحكم على أساس طائفي وعرقي وحكومة توزّع مناصبها على الأساس ذاته وإعلام وأحزاب ومليشيات، وكلها تعزّز الهويات الفرعية وتقدّم سردية للتاريخ والحاضر والمستقبل تنبع من طبيعتها وطبيعة مصالحها.

تمثل أول انقلاب على هذا الواقع في الانتخابات التشريعية عام 2010، يوم أن قرّر عراقيون كثيرون أن ينتخبوا بناء على الهوية الوطنية، فكان أن اختاروا القائمة الوطنية العراقية بزعامة إياد علاوي، غير أن ما جرى من التفافٍ حول تلك الانتخابات أصاب العراقيين بنكسة جديدة، دفعتهم للتعبير عنها في تأثير (وامتداد) الربيع العربي الذي وصل إلى بغداد عام 2011، وأيضا كان للقمع الذي قوبلت به انتكاسة كبيرة ستصيب العراقيين بمقتل، وتدفعهم، مرّة أخرى، إلى التقوقع حول هوياتهم الفرعية، فكانت انتفاضة المدن الست في 2013 خير تمثيل لهذا النكوص الهوياتي.

جاءت ثورة تشرين 2019 الشبابية العراقية لتعبّر أصدق تعبير عن الإحساس العالي لدى شريحة واسعة من العراقيين بأهمية الهوية الوطنية، وما كان ترديد عبارة «نريد وطن» إلا تعبيراً دقيقاً عن تلك الحاجة التي بدأت تشعر بها أجيال من العراقيين ربما لم تعش حالة التشظّي الهوياتي بشكل كبير عقب 2003، وكان يمكن لهذه الثورة لو قيّض لها أن تنجح، أن تكون أول ثورة ترسّخ الهوية الوطنية من قاعدة الهرم إلى قمته، ولكن! قبل أيام، ثارت ثائرة مواقع التواصل الاجتماعي بسبب وضع طالبة عراقية صورة صدّام حسين على قبّعة التخرج، حتى عوقبت بالفصل من كليتها رغم أنها على باب التخرّج، في حين راح عراقيون يستعرضون صور عشرات من الطلاب الذي يرفعون صورة قاسم سليماني قائد فيلق القدس الإيراني الذي قتل بغارة أميركية في بغداد مطلع عام 2020، مع تساؤلات عريضة، لماذا يُسمح برفع صورة سليماني الذي يراه طيف واسع من العراقيين إرهابياً وقاتلاً، بينما لا يُسمح برفع صورة صدّام حسين، على الأقل إنه عراقي وكان رئيسا للجمهورية؟

> نجحت الهويات الفرعية في عراق ما بعد 2003 في ترسيخ نفسها

ليس مطلوباً من النظام السياسي في العراق أن يُجمع الشعب على سرديةٍ واحدة، ولكن أن يردم الهوّة بين العراقيين في نظرتهم إلى الوقائع التاريخية المعاصرة على الأقل، وأن ينزع أكثر صوب شيوع مفهوم الوطن الذي يغفر ويسامح، ويكون قادرا على استيعاب الجميع، وأن يبقى هو الهوية، بغضّ النظر عن السرديات الفئوية للأحداث. بخلاف ذلك، ستبقى سرديات العراقيين المختلفة مثارٍ تشظٍّ متواصل للهوية الوطنية؛ تشظٍّ يدفع ثمنه الوطن والمواطن على حد سواء.

(إعلامي عراقي في الدوحة)

# في الانعطافة التركية نحو الصومال

**الشافعي أبتدون**

مرّة أخرى، تسجّل أنقرة حضوراً لافتاً وقوياً في القرن الأفريقي، بتوقيعها في الـ8 من الشهر الماضي (فبراير/ شباط) اتفاقية عسكرية - اقتصادية مع الصومال، الذي تعتبره جسر عبورها إلى عمق أفريقيا، ذلك بفضل موقعه الجغرافي الاستراتيجي المطلّ على خليج عدن في البحر الأحمر والمحيط الهندي بشريط ساحلي من جيبوتي إلى كينيا يمتد إلى أكثر من 333 ألف كيلومتر، ما يتيح لتركيا الوجود في قلب أهم الممرّات العالمية، في خضمّ استفحال التوترات في خليج عدن بسبب هجمات الحوثيين على السفن المحمّلة بالبضائع المتجهة إلى إسرائيل، واحتمال تزايد نشاط القراصنة. كما أن بإمكان أنقرة التعاون الاقتصادي مع مقديشو، بموجب هذه الاتفاقية التي كُلّلت أيضاً بتوقيع اتفاقية التنقيب عن آبار النفط في أقاليم جلمدغ وجنوب غربي الصومال بين وزارتي النفط التركية والصومالية في مطلع مارس/آذار الجاري، ما يجعل الصومال مستقبلاً عضواً في الدول المنتجة للنفط وبكميات ضخمة، تحوّله لاعباً جديداً في أسواق النفط العالمية. تلك الاستدارة التركية نحو الصومال، وبكامل ثقلها السياسي والعسكري، لتمكين الجيش الصومالي من القضاء على حركة الشباب في غضون عامين، تثير مخاوف إقليمية ودولية، ليس حسرة على انتشال هذا القطر العربي من نفق أزماته الموحشة، بل خشية من تنامي النفوذ التركي في هذه المنطقة، حتى بعد موجات التطبيع التركية مع دول عربية عدة في العامين الأخيرين.

لا يمكن أن نستحضر الانعطافة التركية راهناً نحو الصومال من دون العودة إلى ما مرَّ به هذا البلد من حالة طرفية أمنية وسياسية معقّدة عكست بنتائجها الكارثية على سكانه، يقتاتهم الجوع والويلات الإنسانية منذ نحو ثلاثة عقود، من دون أن تجد الدول العربية الشقيقة حلاً جذرياً لأزماته سوى إصدار بيانات شجب أو التعبير عن القلق إزاء التدخّلات الإقليمية والعبث بمقدّراته ومصيره. لكن فرامل انزلاقه أكثر إلى غياهب المعضلة الإنسانية توقّفت أخيراً مع توجّه تركيا نحو الصومال، باعتباره عمقها الاستراتيجي، وأحد البوابات الرئيسية للتوسّع في أفريقيا. فزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الصومال مرتين (عامي 2011 و2016)، حملت دلالات عدة وعزّزت من الحضور التركي في المنطقة، لكن ما يرفع سقف التعاون الأمني والاقتصادي ما تضمّنته الاتفاقية الإطارية من بنود مهمة، لعل أبرزها حماية السواحل الصومالية من الاعتداءات الخارجية ومكافحة التلوث البيئي ونشاط القراصنة، في مقابل تخصيص 30% لأنقرة من العائدات المالية المتوقع جنيها من الاقتصاد الأزرق، ضمن استراتيجية الصومال للاستفادة من ثرواته في المحيط الهندي والبحر الأحمر، تحديداً الثروة النفطية والسمكية.

تمتاز سياسة الخارجية التركية نحو أفريقيا بالديمومة والاستمرارية، وتربطها علاقات دبلوماسية مع 49 دولة من أصل 54، ولديها استثمارات ضخمة في كل من الصومال وإثيوبيا، ويقدّر حجم استثماراتها بأكثر من مليار دولار، وتدير 20 شركة تركية مشاريع استثمارية في إثيوبيا التي تشغل قرابة 20 ألف إثيوبي، هذا إلى جانب امتيازاتها الاقتصادية في الصومال بإدارة شركاتها مطار مقديشو (2015) وميناء مقديشو (2016)، وهما أهم رافدين اقتصاديين يعزّزان مداخيل الحكومة الفيدرالية بنحو 60%، إلى جانب إشراف 300 ضابط تركي على التدريبات العسكرية في القاعدة العسكرية التركية بمقديشو (افتتحت عام 2017) والتي تخرّج سنوياً قرابة عشرة آلاف جندي. ونظراً إلى هذا الوجود التركي في كل من البلدين، تقتضي الضرورة أن تلعب أنقرة دوراً محورياً في التوفيق والوساطة بين الجارتين ومنع انزلاقهما إلى حرب لا هوادة فيها تأكل الأخضر واليابس، على الرغم من أن رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، كرّر أكثر من مرّة أنه لا ينوي خوض حرب مع الصومال، بينما أكّد رئيس الحكومة الفيدرالية حمزة عبدي بري أنّ بلاده تمارس أقصى درجات ضبط النفس إزاء مذكّرة التفاهم بين صومالي لاند وإثيوبيا، وأن السلام وحسن الجوار مع جارتها هو الخيار الاستراتيجي.

تمنح رياح عودة العلاقات التركية مع كل من الرياض وأبوظبي والقاهرة لأنقرة مساحة وحرية أكثر للتحرك في المياه الإقليمية في الجنوب الغربي من البحر الأحمر، لكن ما وُصفت بتدخلات أنقرة في الدول العربية، ومن بينها الصومال، في اجتماع وزراء الخارجية العرب أخيرا، يحمل دلالات عدة، مفادها بأن بعض الدول الخليجية ليست راضية عن ارتماء مقديشو بالكامل في أحضان تركيا، من دون أن يتوفّر للصومال بديل استراتيجي أفضل سوى وعود إنسانية ومنح مالية عبر قنوات المنظمات الأممية، فالرئيس الصومالي حسن شيخ محمود زار عواصم خليجية وعربية بعد الأزمة الدبلوماسية مع إثيوبيا، من دون جدوى، بينما سِجلّ الصومال حافل بالوقفات الدبلوماسية مع السعودية ومصر وقطر والإمارات في أزمات دبلوماسية منذ عقود، ولم تُصدر تلك الدول سوى بيانات جماعية تتشابه في محتواها وسياقاتها ضمن إطار اجتماعات جامعة الدول العربية بشأن الأزمة الصومالية الإثيوبية. لكن الاستدارة الصومالية نحو أنقرة وتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادية وعسكرية سيعزّزان جهود الصومال للتغلب على التحدّيات الكونية التي يواجهها منذ ثلاثة عقود.

ثمّة من يلمح إلى أن طابع الاتفاقية الموقعة أخيرا بين تركيا والصومال اقتصادي وليس عسكرياً، وأن تركيا لن تستطيع أن تلعب دور شرطي المنطقة في إقليم مضطرب تعصف به حروب وأزمات إنسانية ومهدّدات أمنية من البحر إلى النهر. وفي المقابل، تبدو أنقرة منخرطة أكثر في الأزمة الصومالية، خصوصاً في جهود مكافحة حركة الشباب الموالية للقاعدة، حيث تشارك مسيّراتها (بيرقدار) في عمليات تحييد عناصر الحركة. وسبق أن شاركت في الحرب الإثيوبية، ورجحت كفّة الجيش الوطني لاحتواء خطر الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، لحماية مصالحها في البلدين. كما أنها وثّقت علاقاتها أكثر مع جيبوتي بتوقيعها اتفاقية عسكرية معها في الشهر الماضي (فبراير/شباط). ولهذا، فإن الحضور العسكري التركي في القرن الأفريقي آخذ في الازدياد، كلاعب جديد يقدر على مجاراة أميركا والصين وروسيا من جهة ودول المنطقة من جهة ثانية.

> الاستدارة الصومالية نحو أنقرة وتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادية وعسكرية سيعزّزان جهود الصومال في التغلّب على التحدّيات

عربياً، يثير ازدياد هذا النفوذ التركي في الصومال شكوكاً وقلقاً بشأن مآلات هذه العلاقة ومدى أن تستغل تركيا إعادة تموضعها في البحر الأحمر، اتّساقاً مع الرؤية الأميركية في مدّ نفوذها السياسي والاقتصادي في الحواضن العربية، خصوصاً مع وجود علاقات استراتيجية تركية مع كل من قطر وليبيا. أضف إلى ذلك الاهتمام التركي في إقامة قاعدة عسكرية في سواكن السودانية، وهو ما يعزّز الحضور التركي على شكل هلالٍ في العمق العربي، من الصومال وجيبوتي مروراً بالسودان ووصولاً إلى ليبيا، في ظل التخبط العربي والفشل الذريع في إيجاد حلول جذرية لأزمات دوله، وحتى فقدان الإرادة والقدرة على منع إسرائيل من وقف إبادتها الجماعية للفلسطينيين في غزّة التي أضحت مذبحة يومية مفتوحة على الهواء.

اختصاراً، ليست تركيا وحدها من يطمح إلى الظفر بثروات الصومال النفطية ومعادنه الثمينة، بل كان لدى الولايات المتحدة ومنذ الحرب الباردة أطماع تاريخية في استغلال تلك الثروة، سواء من خلال نفوذها ووكلائها الإقليميين أو بالشراكة مع مقديشو مباشرة. لكن هذا التدافع الجيوسياسي نحو الصومال يثير شهية بقية الدول، مثل الصين وروسيا، لإيجاد توازنات جديدة في هذه المنطقة، وهو ما يحذّر من اندلاع حرب بالوكالة بين القوة التقليدية والصاعدة والإقليمية في هذه المنطقة، وما تحاول به مقديشو أن تنأى بنفسها عن صراعاتٍ إقليميةٍ تدفع ثمنها فقط شعوب المنطقة، تحتاج سنوات طويلة لتضميد جروحها الغائرة.

(صحافي صومالي)



# عن جنرالين لم يُصابا بالجنون

**عيسى الشعيبي**

تقوم هذه المقاربة المؤسسة على فرضيتين موضوعيتين مستمدتين من وقائع حرب الإبادة على غزة، وتتعزز واقعية طرحها بجملة طويلة من مشاهد ومعطياتٍ لا حصر لها. الفرضية الأولى ماثلة في صدر الصفحة الاستهلالية الموجزة من كتاب هذه الحرب التي بدأت وانتهت يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، محقّقة نتائج عميقة الغوْر، محفورة في الوعي، أحسب أنها لن تسقط من الذاكرة مهما عربدت دولة الاحتلال النازي، وتوحّشت آلتها التدميرية، إذ يستحيل التغطية على الفشل الأمني الذريع بقتل الأطفال، وتنعدم القدرة الذاتية في التستّر على هزيمة استراتيجية مدويّة بتعميم الدمار.

الفرضية الثانية مكتوبةٌ بالخط الأحمر العريض على الحائط الشاهق، ملخّصها أن حالة من الجنون المُطبق قد أصابت القوم فجأة، استبدّت بهم الهواجس الوجودية المرعبة، الأمر الذي دفعهم زرافاتٍ ووحدانا إلى المصحّة العقلية، تجلّى ذلك في مظاهر مرئية بالعين، وتواترت حكاياتُه على الألسنة، في مقدّمتها كل هذا العماء الاستراتيجي، وهذا الهوس الجامح بالانتقام إلى حدّ الإبادة، ناهيك عن السيْل العارم من المواقف العدمية والتصريحات الهاذية عن الوحوش البشرية، وعن لا أبرياء في غزّة، وعن التهجير القسري واستخدام القنبلة النووية.

وسط هذه الحالة الهستيرية الطامّة، لاح بين قطيع الخراف كبْشان سمينان، في هيئة جنراليْن مدجّجين بالنياشين والأوسمة، لم يصبهما الجنون، ولم يفقدا «المعقولية»، فراح كل منهما يهزّ الجرس حول عنقه الغليظ للفت انتباه راعي الغنم، ويُصدر الثغاء المكتوم بصوتٍ أجش رتيب: الجنرال المتقاعد يتسحاق أبريك، المكنّى «جنرال الغضب»، وعضو حكومة الحرب، غادي إيزنكوت، الذي سبق له أن بلغ رتبة العسكري رقم واحد في جيش الاحتلال وتسلّم رئاسة هيئة الأركان. طفق الاثنان في غذّ السير عكس الاتجاه السائد، يكذّبان الناطق العسكري، ويُطلقان التحذيرات العلنية من مغبّة هزيمةٍ ترتسم في الأفق.

قد تكون هناك بعض الخراف غير السمينة متواريةً، في الجيش والأكاديميا والإعلام، مثل الجنرال الذي قال إنه لولا الجسر الجوي الأميركي لوجدنا أنفسنا، بعد عشرة أيام من القتال، نحارب بالعصيّ والحجارة. وأيضاً مثل الكاتب الشهير في «هآرتس» الذي كتب، بعد نحو شهر من الحرب، أن الفريق الذي خسر المباراة يوم 7 أكتوبر يرفض مغادرة الملعب، ويطالب حكم الساحة بتمديد الوقت إلى أجل غير مسمّى، إلا أن الجنراليْن أبريك وإيزنكوت يظلان العسكريين الأعلى صوتاً في غمرة حالة الجنون المستشرية في صفوف قادة القلعة التي أُخذت يوم طوفان الأقصى أخذة عزيزٍ مقتدر. بين فيضٍ هائلٍ من المواقف التحذيرية التي أطلقها الجنرال أبريك (شغلَ منصب مفوض شكاوى الجنود) يمكن التقاط تحذيره المبكّر بحقيقة أن جيش الاحتلال غير جاهز للحرب، وأن الفوضى تسود أوساطه.

يطالب الجنرال الآخر، صاحب الصوت الناشز في جوقة المنشدين بأغنيه النصر الحاسم في أطول حربٍ تخوضها القبيلة العبرانية منذ زمن يوشع بن نون، شيخ مشايخ القبيلة (نتنياهو) وسائر سدَنتها الحالمين بإعادة احتلال غزّة واستيطانها، بالتوقّف عن الكذب على النفس وخداع الجمهور، والكفّ عن السيْر بعماء بصر وبصيرة نحو الخسارة المحقّقة.

خلاصة القول ومنتهاه، أولاً، إنّ «طوفان الأقصى» هو أمّ الحقائق الكبرى في هذه المرحلة، لن تحجب شمسَها الساطعة مقتلة الأطفال والنساء بالجملة، ولا مشاهد الدمار غير المسبوقة في العصور الحديثة، كما لن تُطوى صفحتها المحفورة، بالشاكوش والإزميل، في الذاكرة الجمعية لكلا الطرفين المتحاربيْن. وثانياً إنّ إسرائيل المذعورة المنبوذة المجرمة أصيبت بالجنون، رغم مظاهر الفجور والغرور والعربدة، وهذه مجرّد تعبيراتٍ صارخةٍ عن الذعر في النفوس الآثمة، عن الخوف من عقابيل الخطيئة التأسيسيّة الأولى.

# «أحاديث الجوى»... البحث عن البلد المفقود

**محمد طلبة رضوان**

لماذا أحبّ المشي في وسط البلد؟... هكذا يتساءل القاصّ حامد محمد حامد على لسان أحد أبطاله، ولا يجد جواباً. تأتي الإجابة حين نقرأ عن تاريخ وسط القاهرة، الذي بدأ مع رغبة الخديوي إسماعيل في تحديث القاهرة. ورغم ذلك، لم يغب عنه أن القاهرة ليست مدينة عادية، وأن قدامتها أكثر تقدّمية من حداثة مدن أخرى، أمامها ألفُ عامٍ كي تحلم أن تكون القاهرة. من هنا، يدرك إسماعيل أن قاهرته المأمولة لن تكون «حقيقية» من دون تمثّل شخصية القاهرة التاريخية، فيأتي بالمهندسين الأوروبيين، ويجعل الأولوية لمن عاش في القاهرة طويلاً، ثم يضع المشروع بأكمله تحت إشراف علي مبارك، فتأتي شوارع وسط البلد وميادينه حلقة من حلقات القاهرة التاريخية، وامتدادا للماضي، يتجاوزه من دون أن يقطع معه، فيحبّها من عاش في القاهرة وأحبّها، حيناً بوعي، وأحياناً كثيرة من دون أن يفهم لماذا؟ السؤال نفسُه يعاودني حين أقرأ صلاح جاهين، ما سرّ هذا الرجل وهو، فنّيا، ليس شاعري الأول. يجيب جاهين في البرنامجِ الإذاعي «زيارة لمكتبة فلان»، حين يُخبر الإعلامية نادية صالح بأنه لا يعرف كم مرّةً قرأ «عجائب الآثار» للجبرتي، لكن 20 مرّة هو الحد الأدنى، المتوقّع. هكذا يتشرّب جاهين لغة الجبرتي وأيامه، وهي الحاملة شخصية القاهرة، فتأتي أشعاره، أيا كان موضوعُها، من خطط المدينة التي غابت فيزيائيا، لكن كتّابا، مثل جاهين، أعادوا نسخ روحها في كتاباتهم ومنها إلينا روحا وعقلا ووجدانا. تضيع القاهرة منّا، نحن البشر، بفعل الزمن، والحجر بفعل شراره، فنبحث عنها رغما عنا، نزوعا غريزيا، لا يمكن إيقافه، أو منع صاحبه من البحث عن إجابة سؤال «مدينة ألف ليلة»، كما وصفها أولج فولكف، فنجد رواجاً، عفوياً، لكتاباتٍ تحفر في تواريخها، وتنقّب في أرشيفاتها، وتستدعي ماضيها، القريب، وإن بعد. وهذا الكتاب الذي أثار شجون اغترابنا عن المدينة وتغريبها عنّا هو «أحاديث الجوى»، (الرواق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2024)، وصاحبه أحد أبرز كتّاب جيلنا المسكونين بتواريخ الأماكن وسيرها وشخوصها وحكاياتها، الصيدلاني الذي أدركته حُرفتا الأدب والتاريخ، حامد محمد حامد. فأيّ كتابٍ هو؟

ثمّة كتب أكاديمية تحاول الكشف عن الحقيقة التاريخية في لغةٍ علميةٍ جافّة، لا تسمح برفع الكلفة بين المؤرّخ وتاريخه، أو الكاتب وقارئه. وثمّة كتب أخرى تستهدف العكس تماما، فهي للمتعة، أيا كان موضوعها، للرغبة في الكتابة والقراءة معا، نسمّيها، في الأعراف الصحافية المصرية، «كتابة حلوة». أما الجمع بين جدّية الموضوع وكتابته بلغة أدبية ساحرة فهو الكتابة الأكثر ندرةً، وهي، على إمتاعها القارئ، ترهق كاتبها أيّما إرهاق، في البحث حينا، والصياغة حينا، ثم في قسوة الحذف أحيانا كثيرة. من هنا، يأتي «أحاديث الجوى» بإجاباته، في كتابٍ قد تتوهّم، ومعك الكاتب نفسُه، أنه تاريخي، فيما هو يبحث في تواريخ المدينة عما ينتزعونه، قسراً، من بقاياها فينا، هنا والآن. لا لن أحكي لك شيئا من حكايات الكتاب، رفقا بك، و«جدعنة» مني، فالكتاب، الذي جمع مؤلفه مادّته الأصلية من بطون كتب التراث، في جهد يستحقّ التحية، ثم أعاد صياغته بلغةٍ توشك أن تكون موسيقا. هو حكاية لا يرويها سوى صاحبها، ولا حق لأحد في أن يوجّهك كيف تقرأها، وكيف تفهمها، وكيف تُسقطها، فهي، كماء زمزم، لما شرب له، ولك منها على قدر طاقتك، وإيمانك. لكنني سأخبرك، اختصاراً مخلّاً، أنك أمام كتاب يتحدّث عن القاهرة التي تراها من شرفةٍ يصدُر منها صوت أم كلثوم، لا تلك التي تشاهدها منخفض الرأس في «توك توك»، يشحنك، كبضاعة، ويصعد بك ويهبط على إيقاعاتٍ إلكترونية. ليس أدلّ على الكتاب مثل عنوانه، «أحاديث الجوى»، إذ يستدعي الكاتب إبراهيم ناجي (في صياغته الكلثومية) ليشاركه البحث عن المدينة: يا فؤادي/ لا تسل أين الهوى/ كان صرحا من خيالٍ فهوى/ اسقني واشرب على أطلاله/ وارو عني طالما الدمع روى/ كيف ذاك الحبُّ أمسى خبراً/ وحديثاً من «أحاديث الجوى».

# أكاذيب ثلاث كشفتها حرب الإبادة

**محمد أبو رمان**

ثلاثة ادّعاءات سقطت في حرب الإبادة التي ترتكبها بها إسرائيل، على مرمى العالم بأسره، في قطاع غزّة، لعلّ أكثرها صراحة وسفوراً قضية حقوق الإنسان التي طالما رفعها الغرب المعاصر، قضية مقدّسة تسكن في صميم الثقافة الديمقراطية الليبرالية. لم تكشف هذه الأكذوبة فقط تجاه الصمت المخزي والمخيّب من أغلب الدول الغربية الديمقراطية، بخاصة التي طالما استخدمت هذه «الفزّاعة» في علاقتها مع الدول العربية، تجاه ما يحدُث في غزّة، بل أيضاً سقطت في الغرب نفسه، وفي معاقله العلمية والأكاديمية والفكرية، وتهاوت معها استقلالية الإعلام الغربي وقيمة الحريات الأكاديمية في أكثر الجامعات عراقة في العالم.

صحيحٌ أنّ حكومات غربية وقوى سياسية وجموعا في الشارع تحرّكت غاضبةً في عديد من العواصم الغربية والأوروبية رفضاً لهذه الجريمة الكبرى، مثلما فعلت حكومات إسبانيا والنرويج والبرازيل وبلجيكا، والأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غويتريس، وعديد من المنظمّات الدولية المحايدة، لكن ذلك لم يكن ليؤثّر أو يحول دون استمرار بينامين نتنياهو وفريقه النازي بقتل الأطفال وتجويعهم حتى الموت، وقصف المستشفيات والمساجد وتدمير كل معاني الحياة في غزّة، وتهجير الناس جميعاً، وإعدام المدنيين بدم بارد! لم يقف «العالم الحرّ» وقفةً حاسمة مع قيمة الحرية التي جعلها عنواناً للحضارة الغربية، بل سارعت الدول الكبرى، أميركا وبريطانيا وفرنسا (التي شهدت ارتباكاً في مواقفها) لدعم إسرائيل، منذ البداية، بكل أنواع الأسلحة والمعدّات لقتل أطفالٍ صغار، فظهر وراء قناع الديمقراطية والحضارة وجه آخر مختلف وفوقي في تعامله مع الحضارات والشعوب الأخرى. من قال إنّ الحداثة والرأسمالية الغربية بُنيتا بصورة بريئة وموضوعية على قيم وأخلاق الحرية والتحرّر والحضارة والمدنية تجاه العالم، هي فقط تجاه الشعوب الغربية، لكنها (تلك الروح) لم تتخلّ في أيّ وقتٍ عن النظرة العدائية للآخرين، ولم يكن صموئيل هانتنغتون، أحد أبرز الأكاديميين الغربيين اللامعين في الغرب، ليخترع مصطلحاً جديداً عندما تنبّأ بـ«صدام الحضارات» في مرحلة مبكّرة، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. ولم يكن المفكّر الفلسطيني إدوارد سعيد بعيداً عن التوصيف والتفكيك الحقيقي لهذه الأفكار في كتابه المرجعي «الاستشراق». وليس سرّاً أن كثيرين من زعماء الغرب وسياسيية أخذوا أفكارهم وتصوّراتهم عن المنطقة العربية والإسلامية من المستشرق المعروف، برنارد لويس، بنظرته السلبية تجاه التاريخ والتراث والواقع العربي. أمّا الادعاء الثاني الذي سقط في هذه الحرب فهو كل نظريات القومية أو الأمن القومي العربي. صحيح أنّ هذه النظريات بدأت بالتفكك قبل ذلك بكثير، ورأينا كيف أنّ مواقف سياسية واضحة واتجاهات لنخب سياسية معلنة بدأت تعلن أنّ القضية الفلسطينية ليست القضية المركزية لدى الدول العربية، وأنّ هنالك أولويات ومصالح مختلفة لدول عربية عديدة، لكن ذلك تكرّس واضحاً مع الحرب الحالية على غزّة، مع هذا التخاذل الكبير والفظيع من الدول العربية تجاه هذه الإبادة. لم يفعل العرب الكثير لفلسطين، لكن القضية كانت، في الحدّ الأدنى، خلال عقودٍ سابقة، قيمة لا جدال فيها في الأمن القومي العربي، وبقيت عنواناً وشعاراً من شعارات الأنظمة، ثورية كانت هذه الأنظمة أو محافظة وتقليدية، فيما اختفت تماماً اليوم تلك الخطابات والادّعاءات والشعارات، ولم تعد حتى مؤتمرات القمة الفلكلورية تحمل الادّعاءات نفسها.

> **كلّ ما كُتب ونشر من أدبيات قومية أو ظهر من خطابات سياسية عن «الأمن القومي» العربي والتكامل لم يعد اليوم مطروحاً**

ليست المسألة فقط الموقف من حركة حماس، ولا مما يسمّى «محور الممانعة»، بل هي التحوّل الجوهري الكبير تجاه القضية الفلسطينية نفسها، وحتى تجاه المشاعر والمصالح القومية المشتركة، وكل ما كُتب ونشر من أدبيات قومية أو ظهر من خطابات سياسية عن «الأمن القومي» العربي والتكامل لم يعد اليوم مطروحاً بأيّ حالٍ على الطاولة، بل أصبح واضحاً أنّ هنالك رؤًى وتصوّرات متباينة ومتضاربة تجاه النظام الإقليمي والموقف من إسرائيل وأميركا و«مركزية القضية». إذا تجاوزنا المواقف القومية، فالدول الإسلامية ليست أفضل حالاً، حتى تركيا التي شكّل زعيمها رجب طيب أردوغان، في الفترة السابقة، ظاهرة سياسية - إعلامية في الموقف من إسرائيل، تراجع خطواتٍ إلى وراء هذه المرّة، فضلاً عن باقي الدول، مثل إندونسيا وماليزا وباكستان. وهي ظاهرةٌ، للأمانة، لم تقتصر على الحكومات، بل أصابت الشارع في دول إسلامية وعربية كثيرة، إذ رأينا مظاهرات ومسيرات في واشنطن ولندن أكبر من الشوارع الإسلامية العريقة! الادعاء الثالث هو «وحدة الساحات» والرهان على الدور الإيراني وعلى حلف الممانعة، حتى المشاغلات والمشاغبات من المليشيات والقوى التي تتبع لهذا المحور لم تتجاوز الإطار التكتيكي وحدود اللعبة التي رسمتها واشنطن وطهران مسبقاً. ليست غزّة أولوية لطهران وحلفائها، وكل ما قيل عن «خطوط حمراء» إيرانية (منها عدم السماح بتدمير غزّة وبالحرب البرّية) لم يصمُد، فالأولوية الإيرانية هي العراق وسورية ومناطق النفوذ، والسلوك الإيراني براغماتي، يقوم على مفهوم الصفقة والتفاوض لتعزيز المكتسبات الإقليمية، وليس غريباً أن يتبجّح وزير الدفاع الإسرائيلي، غالانت، بأنّ كلّ الخطوط الحمراء التي ادّعاها حزب الله، قد تجاوزتها إسرائيل ومحتها بسهولة.

هذه ليست دعوة إلى التشاؤم أو القنوط أو الصراخ وخيبة الأمل، بل هي فقط محاولة لبناء قراءة أخرى واقعية موضوعية لموازين القوى والحسابات الحقيقية للأمم والدول والمصالح التي تحرّك الجميع حقيقة، بعيداً عن اللغة المنمّقة والخطابات العاطفية والدموع التي تسيل حزناً على عشرات الآلاف من الأطفال الذين قتلوا قصفاً أو جوعاً وحرموا من أبسط حقوقهم الإنسانية.

(وزير أردني سابق)

# العبور إلى النظام المدني بين الغرب والشرق

**مهنا الحبيل**

«سأحاول أن أمزج بين ما يبيحه الحق، وما تأمر به المصلحة، لكيلا يُفصل بين العدل والمنفعة مطلقاً»... جان جاك روسّو.

بعد رحلة روسّو في البحث عن حياة الفرد، دوافع الخير والشر فيه، في «رسالة التفاوت» و«تربية إميل»، يحرث الأرض في سبيل القانون الاجتماعي نحو الانطلاق الفكري الأخير لحياته، من فهم الذات الفردية والجماعة البشرية، إلى فلسفة التشريع وأركانه الفاعلة، ولماذا هذا التشريع. نحتاج العودة إلى جذور الأزمة التي عايشها روسّو، وأين هي من جانبه الشخصي إلى المجتمعي، ومن الفرد إلى الجماعة، ومن بيت الأسرة إلى أسرة الوطن.

يفتتح روسّو جدله هنا بصيغة اعتراضية مفترضة عليه، وهو لماذا ينتقل إلى عالم السياسة، وهو ليس مشترعاً (برلمانياً) وليس أميراً من فريق السلطة، ويردّ على السؤال الاعتراضي المفترض بأنه لو كانت له سلطة أو قدرة على التشريع، لما كتب هذا العقد، ولمارس من خلال موقعه الدعوة لهذا التغيير. وهو تغيير في حياة روسّو يعني ثورة، ولذلك التقته الثورة الفرنسية بعد رحيله، لكن مآلات الثورة الفرنسية ونماذج أخرى تأثرت بروسّو في أميركا وأوروبا تحتاج لمراجعة نقدية وفقاً لمعاييره هو شخصيا، ثم ما فشل فيه وفشلت فيه الحضارة الغربية في سقفها الحداثي الأخير. يستأنف روسّو دفاعه هنا بالقول إنه ما دام قد وُلد حرّاً في دولة حرّة، فهو يُحرّر واجبه بوصفه عضواً لجهة السيادة، والسيادة عند روسّو هي الإرادة الشعبية، ويُقرر أنّ الإنسان الذي ولد حرّاً مقيدٌ في عالم اليوم، رغم أنّهُ (إنسان أوروبا) في حينها، بحسب ما يراه روسّو، مجرد عبدٍ مقيّد في كلّ مكان، وهو هنا قد يُشير إلى مفهوم الإنسان العالمي، لكنّ هذا الإنسان في الجزء الجنوبي الضخم من العالم ظلّ في هامش التفكير الفلسفي إن لم يكن ضحية له، في تاريخ الفلسفة الغربية. ويُدلل روسّو على وجوب ممارسة هذا الحق، وهو التدوين الدستوري للتعاقد الاجتماعي، لأنّ النظام الاجتماعي، وهو حياة الأفراد والمجتمعات، في سبيل المنفعة التي يُقرّها الحق والعدل، حقٌّ مقدّس يَصلح قاعدة لجميع الحقوق، وما دام لا يصدُر عن الطبيعة، وإنما على العهود التي يقطعها الناس على أنفسهم، وتنظّم قوانينهم، فلا بد من تشريع هذه العهود، وتحويلها إلى نظام قانوني نافذ، يحقّق المقصد الذي حدّده روسّو للنظام الاجتماعي. حسناً، تحتاج هذه المقدّمة الثورية التي ذكّر بها روسّو في مقدمة الباب الأول مناقشة وتحريراً فكرياً، جزءٌ منه في رصد المسيرة الحضارية الغربية، منذ انطلاقة فقه التشريع الدستوري، وتحريرات التعاقد الاجتماعي التي سبقته، وهو ما رصدنا تاريخه في خريطة روسّو المعرفية والذهنية. والثاني في تجريد مبادئ روسّو وتحريراته، في رحلة الاستغراب، التي نبعثها لفهم أثر هذه التشريعات، وتفكيك أصل فكرتها الفلسفية في العالم الجنوبي الآخر، وبالذات في الشرق المسلم.

> **مآلات الثورة الفرنسية ونماذج أخرى تأثرت بروسو في أميركا وأوروبا تحتاج إلى مراجعة نقدية وفقاً لمعاييره هو شخصياً**

يطرح هذا لدينا أسئلة كبرى نحاول أن نحصرها، قبل المضي في عالم التشريع الدستوري: أولاً: هل المنطلقات الإنسانية البحتة لطبيعة الذات الإنسانية، في عالم الوجود الأرضي، وفي خصوصية الإنسان ككائن عاقل أخلاقي، وهو التعريف الذي يُستخلص من المفهوم الإسلامي للوجود وسرّ الاستخلاف، خلافاً للمفهوم الداروني، هي مشتركة بين عالم الإنسان في كل مكان؟ وهل تاريخ تشكّل الذات الوجودية للإنسان متفق عليه بين الغرب والشرق، أم أنّ إنسانه مختلف، وهذا قبل التأويلات الغربية المتطرّفة في تفسير المادة وهيمنتها؟ الجواب هنا المتفق عليه في طبيعة الخلق البشري الفِطري أنها طبائع متّحدة أينما كان إنسانها. أما الثاني فهو في حاجة هذه المجتمعات عند نشأتها، وتطور حياتها وفقاً لمقتضيات العصور وطبيعة التفاعل مع حقب الزمان والحضارات، وهي حاجة قديمة لا حديثة، فهل مجتمعاتنا في الشرق، المسلمة على الخصوص، بغضّ النظر عن المآزق الأخلاقية التي فشلت فيها الدولة المدنية في الغرب، احتاجت أن تنظّم إدارة حياتها وحقوقها، عبر تعاقد اجتماعي يحقّق للفرد مساحة حقوق متساوية، بناء على المبادئ العليا لهذا العقد المتفق عليه، والتي ستُحدّد وتوثّق بناء على العقيدة الفكرية الأخلاقية التشريعية الإسلامية، وأصولها المفارقة عن أصول الفلسفة الغربية في المعتقد، وفي رسالة الإنسان في الحياة، فهل منظومة الإيمان تكفي للعبور إلى حياة المجتمعات وقوانينها، أم أن تلك الحاجة التي جدّدت علم الاجتماع في الغرب بكلّ حيوية، هي حاضرة ومتصلة بقوة في أزمتنا الشرقية، ليس من خلال مناسخة المفهوم في الدستور وفي منظومات الحقوق، ولكن في فكرة تشريعه ونشر مفاهيمه وتربية الأجيال عليه، بناء على المقاصد العليا. فلماذا لم يكتفِ النبي صلى الله عليه وسلم بمفاهيم الإيمان، حين وصل إلى المدينة وقال للمجتمع اليثربي إنّ الإيمان الروحي سيكفيكم كإطار قانوني، وخلافاً لذلك عمد إلى تدوين ميثاق المدينة، وإعلانه كتشريع توافقي بين المسلمين وغيرهم. وبالتالي، دُشّن في تاريخ التشريع الإسلامي أول تعاقد اجتماعي، وهذا يعني أنّ هناك مشتركاً بين الحضارتين، الإسلامية والغربية والأسرة الإنسانية في هذا الاحتياج الضروري.

لكن ماذا عن مفهومَي التفاصل والتجسيد لهياكل الدولة، بين الدولتين، الأممية والمدنية الغربية، هل هذا يعني القطيعة مع الفقه الدستوري التشريعي، وهل هذه الدولة الأممية التي تأخّرت أو سقطت في صراعات كبرى، منذ اللحظة الأموية وما بعدها، كانت في غنىً عن منظومة تشريع للحقوق الدستورية، تنطلق من ميثاق المدينة، وتنظر في كل عهد وحضارة تتداخل معها، وأطوار زمنية... فنعقد للمنفعة والحق إطاراً جامعاً، تحدّده الشريعة لا الإنسانوية الغربية المادية؟ فهل غياب هذا المدار التعبدي في العمران الاجتماعي كان لمصلحة المسلمين منذ الدولة الأممية حتى القُطرية، أم كان أحد أسباب كوارثهم وتخلفهم وهزيمتهم؟

(كاتب عربي في أونتاريو، كندا)

# عندما يصوم السوريون طوال العام

**أيمن الشوفي**

في وقت ينفق فيه بشار الأسد الكثيرَ من المراوغة الإصلاحية على الانتخابات التي يجريها داخل حزب البعث، حزبهِ الحاكم، كان المتظاهرون في السويداء، جنوبي البلاد، يمزّقون المزيد من صوره، وصور أبيه، في أثناء اقتحامهم مقرّات حزب البعث في المدينة الثائرة على النظام منذ نحو سبعة أشهر متواصلة، إذ يكتفي الأسد (أو هذا ما يبدو عليه) بأن يرمي خلف ظهره مصير سورية، وكأنّها عبءٌ لا يطيقه، من دون أن يخدش هذا الفعل الرخيص ضميره بشيء، بل لا يجاهر بإفلاسه السياسي ذاك، ولا يُفصح عن مقدار هذه «التَّركة» الثقيلة من الارتهان إلى الخارج، والتي يورّثها للسوريين يوماً بعد يوم، وكأنه يقتصُّ منهم لتطاولهم عليه عام 2011. هذا العام، وقبل أن يهبط شهر رمضان على السوريين، يجدون أنفسهم مُجبرين على الإبحار وَسْطَ تضخم لا برَّ له، إذ ارتفعت أسعار السلع الأساسية في أسواق بلادهم 200% إن قارنوها بما كانت عليه في شهر رمضان من العام الماضي، ويكفي أن يعلموا أن نسبة التضخّم التي طاولت السلع الغذائية في أسواق «سورية الأسد» قد بلغت 40% منذ بداية العام الحالي، أي خلال ثلاثة أشهر فقط، في حين أنها وصلت إلى حدود 150% خلال العام الماضي، ليظلَّ هذا التضخّم وحشاً يطاردهم بوصفهم فرائسهُ الأكثر هشاشةً وانكساراً، والذين صاروا على هذا النحو بفعل استبداد السلطة والقابضين على أمرها، لكن، وبينما يتفحّصون انحسار قوّتهم الشرائية 100% عمّا كانت عليه عام 2023، تخرُج لهم أسماء الأسد مرتديةً اللون الأزرق، حين اجتمعت أخيراً مع ممثلي الجمعيات الخيرية في تلك البلاد الموحشة التي تحكمُها برفقة زوجها، وكانت تحثُّ «لفظياً» ممثلي تلك الجمعيات على فعل الخير خلال شهر الصيام الفضيل، خصوصاً للفئات الاجتماعية الأكثر تضرّراً في سورية المنكوبة بحكم هذه العائلة.

> **صومٌ اضطراري اعتاده السوريون وهم يصادقون على بقاء الطاغية وأسرته، ولا يرون في ذلك إلا استمالة قدرية متجبرة تعاندهم في الخلاص من طغمة الحكم**

تعلم أسماء الأسد، ويعلم زوجُها، أنَّ السوريين في داخل البلاد التي يحتلّها نظامهم السياسي باتوا جميعاً متضرّرين، وبصورةٍ متماثلة، فالضرر هنا ليس صفة قابلة للتفاوت النسبي على نحوٍ كافٍ يسمح بالقياس عليها، أي ليس من الصائب القول إنّ ثمّة فئة اجتماعية متضرّرة جزئياً من التضخّم في سورية، وفئة ثانية متضرّرة تضرّراً متوسّط الشدّة، وفئة ثالثة متضرّرةٌ كلّياً من متوالية التضخّم التي لا تشبع من مواصلة الارتفاع. كلُّ السوريون متضرّرون في الداخل، كلّهم متساوون في التعاسة، إلا أنّ أغلبهم يعتمد على الحوالات المالية التي يرسلها إليهم ذووهم من الخارج بصورةٍ شهرية منتظمة، ولولا تلك الحوالات «الإنقاذية»، والتي قد لا يتجاوز معظمها مائة دولار شهرياً، لهلك السوريون جوعاً تحت أنظار هذا العالم الرحيم.

تريدُ أسماء الأسد خيماً رمضانيّة، يأوي إليها الجوعى في الشهر الفضيل للحصول على وجبة تطهوها لهم غرف التجارة والصناعة السورية، فإلى كم خيمة تحتاج زوجة رئيس النظام ليرتاح بصرها؟! ربما بعدد خيم اللاجئين السوريين في الأصقاع المجاورة للبلد الذي نهبه آل الأسد، وحوّلوه إلى مقبرةٍ جماعيةٍ تتزاحم داخلها الجثثُ الحيّة، فلا هي تهزم الموت، ولا الموتُ يهزمها، بحيث تأوي العلاقة التي تحدّد ظهور الأسرة الحاكمة لسورية في بعض مظاهر الحياة العامة إلى هذا الحيّز البصري المستند إلى فعل المشاهدة فقط، هو ظهورٌ «طقسيٌّ» إذاً، ويُستدلُ عليه بصرياً، وبلا أيّ مراوغاتٍ إضافية، ولا يتخطّى مناسبات معدودة طوال العام، وتلك العلاقة البصرية، وإن تستبطنُ نفاقاً كثيراً، ضرورية لتثبيت الحضور المادي الكثيف لمحتويات الأسرة الحاكمة في أذهان الناس، ووعيهم المباشر.

هكذا يتمُّ إذابة معدن الاستبداد، وإرسائهِ في قوالبَ متعدّدة الأشكال، وقد وصفه عبد الرحمن الكواكبي بجزالته التي نعرفها، بأنه «أسوأ أنواع السياسة، وأكثرها فتكاً بالإنسان وبغيره في المجتمع المحكوم بالظلم والطغيان، ما يؤدّي إلى تراجعٍ في كل مرافق الحياة ووجوهها، وإلى تعطّيل الطاقات وهدرها، وإلى سيادة النفاق والرياء، بين مختلف فئات الشعب، حكّاماً ومحكومين».

لكن السوريين الذين يستمرئون خوفهم من مجابهة سلطة الأسد صاروا مُجبرين، بمرور الوقت، على تدبيج يوميّاتهم بذاك المقدار من الخوف، يضيفونه إلى تدويناتهم بإصرارٍ غير مقصود، وكأنهم سجناءُ وراء قضبانٍ مرتبكة، وإنْ وصل رمضان الفضيل إلى الضفة السوريّة بسلام، سيجد الصوم هناك قائماً قبله. صومٌ اضطراري اعتاده السوريون وهم يصادقون على بقاء الطاغية وأسرته، ولا يروْن في ذلك سوى استمالة قدريّة متجبّرة تُعاندهم في الخلاص من طغمة الحكم المستبدّة عندهم، بالرغم من كلّ المزاعم الإصلاحية التي تشبه هراءً يتفوّه به بشّار الأسد بين الفينة والأخرى، وتبدو عاجزة كلياً عن أن تقنع طفلاً صغيراً بجديّتها.

لذلك نجد شخصاً، مثل الأستاذ اللامع في العلوم السياسية، الأميركي غابرييل ألموند، ينفي كثيراً أيّ مرونة إصلاحيّة قد تتسم بها الديكتاتوريات الاستبدادية، إذ يعتبرها مرادفاً لعملية تحديثٍ ناقصة، بما تكتنزه من ثقافة مركّبة أساسُها خضوعٌ ومشاركةٌ معتمدةٌ على أيديولوجيات جامدة، وعلى سلوك خامل.

يُكمل السوريون إذاً عراكهم المُفجع مع «متلازمة الأسد المرضيّة» ذاك الداء الذي أصابهم جميعاً، والعالم المتحضّر يعرف جيداً كيف يُشخّص تلك الآفة، ويشير بإصبعه إلى أعراضها المُهلكة بلا أيّ ارتياب، لكنه يرفُض علاج السوريين منها.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد
**مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات
**ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■
الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads